

لا شك أن القراءة الجيدة للأحداث التي مرت بها مصر منذ تنحي الرئيس واستلام المجلس العسكري لمقاليده الحكم تنم عن شيءٍ واحدٍ وهو عدم فهم الغالبية العظمى من أطراف الشعب لطبيعة المرحلة الراهنة والمهمة الحقيقية للمجلس العسكري في هذه المرحلة التي انتفت عنها صفة الانتقالية لتصبح مرحلة للفوضى والعبث بمقدرات البلاد ومستقبل مصر وأمنها الاستراتيجي.. وأن هذا الفهم الخاطئ لدور المجلس ليس لصيقًا بالشعب وحده، ولكن أسهم المجلس العسكري بشكلٍ كبيرٍ في تكريس هذا الفهم في عقول العامة وبعض المثقفين.. فحقيقة الدور الذي كُلفَ به المجلس العسكري لا يخرج بعيداً عن تسيير أمور البلاد لفترة زمنية محددة لا تتجاوز العام، يتم خلالها إعداد دستوراً شرعياً للبلاد يقره الغالبية العظمى من أبناء الشعب، ومجلساً شعبياً منتخباً يشارك في صياغة هذا الدستور الذي يعد بمثابة عقد اجتماعي جديد يوقعه الشعب مع حاكمه الذي يتم انتخابه وفق الإرادة الطوعية الحرة للشعب المصري.. وبتسليم السلطة للرئيس المنتخب تنتهي علاقة الجيش بالشارع المصري عائداً إلى ثكناته مدافعاً عن الوطن ومحافظاً على سلامة أراضيه.. وبالرغم من أهمية الدور الذي نيط بالمجلس العسكري إلا أن الشعب راح يثقل كاهله بقضاياه اليومية التي ظل يحملها لثلاثين عاماً مضت.. ويطلبه بحلول فورية عاجلة لقضايا مصيرية

عميقة كالنظر في معاهدة كامب ديفيد والقضية الفلسطينية.. قضايا يحتاج علاجها سنوات طويلة وإمكانات ضخمة يصعب توفيرها في الوقت الراهن، في ظل توقف عجلة الإنتاج وقلقلة الأمن الداخلي.. وهكذا انساق المجلس العسكري غارقاً في هموم الشعب ومشكلاته ومبتعداً عن دوره الذي جاء من أجله؛ ربما لنقص خبرته في التعامل مع قضايا الشارع، وربما رغبة منه في إثبات قدرته على الحكم وحل المشكلات العويصة التي عجز عن حلها سابقوه؛ أملاً في أن يعدل الشعب عن قراره في اختيار رئيساً مدنياً ليختار الرئيس من بين أفراد الجيش كما زعم البعض.. ومن ثم فقد نجح المتآمرون وغُيَّب الوعي من المثقفين والإعلاميين والمندسين في توريط الجيش في صدام طاحن مع الشعب لم يكن الجيش يوماً قد أعد له.. وبمقتضى ذلك تحولت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة فوضوية.. عبث فيها المجرمون بشرعية الحاكم وهيبة الدولة.. تلك الحالة التي تمثلت في سقوط رجل الأمن الذي بات يحمل سلاحاً ممنوعاً من استخدامه.. وتعطلت عجلة الإنتاج وحلت محلها طواحين البلطجة، فعندما يتعطل الإنتاج وتغيب الحماية الأمنية والقانونية وتعم الفوضى تندر الفرص الاقتصادية وتتقلص موارد الأسر وتصبح الجريمة هي الخيار الأوحده لتحقيق الطموحات الحياتية للفرد والمجتمع.. لقد دخل المجتمع المصري في هذه المرحلة الانتقالية المفترضة منعطفاً جديداً في معالجة القضايا الاجتماعية والمصرية.. باتت فيه لغة العنف والغلبة هي الأساس في إطار هيمنة عقل القوة على قوة العقل، وبات منطق التهديد المصاحب لعقلية الوعي المُغَيَّب هي المرجع الوحيد في معالجة كافة الشؤون اليومية للمواطن المصري.. لقد فقد العقل دوره في الشارع المصري واضمحل التعقل ليُفَرِّز بيئة محفزة لنمو البلطجة وتزايد الأصوات العالية المُفَرَّعة من أي مضمومٍ وطني.